وهكذا أصبح اليهودي رمزاً متبلوراً لكثير من العناصر محط شك الجماهير وكرهها. فهو الأجنبي البغيض؛ وهو الثوري العلماني التقدمي الذي يحمل لواء المجتمع الجديد المدمّر؛ وهو، أيضاً، رجل المال الذي لا يكترث بأي قيَم سوى بالربح، ولا يرتبط بأي أرض سوى بالسوق. وقد كانت الصحف المعادية لليهود تشير الى دريفوس باعتباره الزاسياً وأجنبياً وعضواً في طبقة المموّلين الأثرياء.

وقد انضمت اعداد كبيرة من ضحايا الثورة الصناعية الى التنظيمات المعادية لليهود، التي كانت تستخدم خليطاً جذّاباً ومريحاً من الديباجات المسيحية، والاشتراكية، والعرقية، وتطرح صورة لمجتمع مبنيّ على التضامن المسيحي، والتكافل الاجتماعي، والتعاون الاقتصادي، يقف على طرف النقيض من المجتمع الصناعي الجديد، المبنيّ على التنافس والتقاتل، والذي يؤمن بامكانية البقاء للأصلح وللأقـوى وحسب. وقـد انضمّت غالبية أفراد الجماعة اليهودية المتركزين في العاصمة الى القوى العلمانية و«التقدمية» التي أدارت المعركة مع العناصر الدينية والمحافظة. فاليهودي كان، بلا شك، رمزاً هامّاً للقوى الجديدة؛ ولكنه لم يكن، قط، أحد أطراف المعركة؛ اذ انه كان جزءاً من كل؛ والكل هو القوى الاجتماعية المتصارعة في المجتمع الفرنسي في أواخر القرن التاسع عشر، والتي كانت كل واحدة منها تحاول ان تصوغ المجتمع حسب رؤيتها. وقد حوّلت هذه القوى قضية دريفوس الى حلبة صراع فيما بينها.

ففي العـام ١٨٩١، اكتشف جورج بيكار، رئيس مخابرات الجيش الفرنسي والبطل الحقيقي لواقعة دريفوس، أدلّة تثبت براءته من التهمة المنسوبة اليه، وتشير بأصابع الاتهام الى شخص آخر، هو الميجور استرهازي، الذي كان لعب دوراً هامّاً في سير احداث القضية، بحيث انتهت الى الادانة التامّة للكابتن دريفوس. وقد حاول بيكار اقناع المسؤولين باعادة المحاكمة، ولكنه أُمر بالتزام الصمت، ونقل الى تونس بسبب ذلك.

وقد شنّت حملة اعلامية مكثّفة، قادها المفكّر الفرنسي اليهودي، برنارد لازار، للمطالبة باعادة النـظر في القضية؛ وكتب مقالات عدّة دافع فيها، بحماس، عن دريفوس؛ كما طالب رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي باعادة النظر في القضية، لاقتناعه ببراءة دريفوس. وتحت الحاح الموقف المتفجّر واصرار بيكار قبض على الميجور استرهازي، وحوكم ذرّاً للرماد في العيون، ولكنه بُرّىء بسرعة، لعدم كفاية الأدلّة. فكتب الروائي الفرنسي اميل زولا سلسلة مقالات تحت عنوان «انّي اتهم»، هاجم فيها المحاكمتين؛ وكانت النتيجة ان اتهم زولا بالقذف العلني، وحكم عليه بالسجن، فهرب الى انكلترا.

وفجأة برزت احداث جديدة غيّرت مجرى القضية. فقد انتحر شاهد الاثبات الأول في القضية، الكولونيل هيوبرت جوزيف هنري، في اثناء استجوابه، وذلك بعد ان اعترف بتزويره للوثائق التي أدّت الى ادانة دريفوس. وعندما علم استرهازي بحادث الانتحار، اعترف بجريمته، وفرّ الى انكلترا. وفي صيف العام ١٨٩٩، أمرت محكمة النقض باعادة محاكمة دريفوس في ضوء الاحداث التي استجدت؛ ولكن تحت ضغط بعض الشخصيات ذات النفوذ في الجيش، أُعلن، مرة أخرى، انه مذنب. وفي هذه المرة، حكم عليه ـ مع مراعاة الظروف المخفّفة ـ بالحبس عشر سنوات، كان قضى خمساً منها في المنفى. وبعد أيام عدّة، أمر الرئيس الفرنسي اميل لوبيه بالعفو عنه. وقد حثّه كثير من أصدقائه والمدافعين عنه على استئناف المعركة لاثبات براءته التامّة، ولأن القضية قضية مبدئية تتجاوز الاشخاص، غير ان دريفوس نفسه لم يكن مدركاً للابعاد السياسية التي اتخذتها هذه القضية، فكان كل ما يتمنّاه، وتتمنّـاه عائلته الثرية المندمجة، هو الافراج عنه، سواء من طريق العفو أو التبرئة؛ ولذا قبل قرار